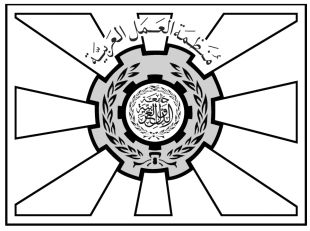

منظمة العمل العربية

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

على أصحاب الأعمال والعمال

في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

في الجولان السوري والجنوب اللبناني

تقـــريـــــــر

المدير العام لمنظمة العمل العربية

لعام 2015

مقـــدم إلى :

الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي" جنيف،

يونيو / حزيران 2015"

مقدمة:

تنفيذاً لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المبنية على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ونهب خيراتها والتضييق على سكانها وارتكاب الجرائم بحقهم من جهة، والرافضة منحهم الحق في تقرير مصيرهم فوق أرضهم، وإقامة دولتهم المستقلة التي تتيح لهم السيطرة على ثرواتهم ومواردهم الاقتصادية من جهة أخرى، وقد استمرت قوات الاحتلال واستمر المستعمرون الإسرائيليون في ارتكاب الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته ومقدساته وبشكل متصاعد خلال العام 2015 في كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل والجنوب اللبناني (مزارع شبعا)..

كما ارتفع عدد المواقع الاستعمارية الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية (من ضمنها القدس الشرقية)؛ حيث أقرت سلطات الاحتلال خُططًا وطرحت عطاءات وأصدرت تراخيصها لبناء نحو (14043) وحدة سكنية خلال عام 2014، بعضها نُفذت وبعضها الآخر قيد التنفيذ والبقية بانتظار إتمام إجراءات البناء.

كما شهد النصف الثاني من عام 2014 الحرب الإسرائيلية الثالثة على قطاع غزة؛ حيث شاهد الجميع الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل تجاه الأطفال والنساء والشيوخ في هذا القطاع الصامد.

ولأن منظمة العمل العربية تحرص كعادتها على إنارة الرأي العام الدولي من خلال حكومات الدول ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال الأعضاء في منظمة العمل الدولية لتناشد من جديد الضمير الحي في المجتمع الدولي للعمل على إنهاء الوضع الشاذ في منطقة الشرق الأوسط والذي يسبب تفاقمًا واضحًا في خلق مزيد من بؤر الإرهاب في العالم وعدم الاستقرار والضحايا الأبرياء بسبب آخر احتلال في العالم .

فايز على المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

القســـــــم الأول

الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2014

بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

1-في العام 2014، تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بأشكالها المختلفة بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم ومقدساتهم، تطبيقاً لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المبنية على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ونهب خيراتها والتضييق على سكانها من جهة، والرافضة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره فوق أرضه، وإقامة دولته المستقلة التي تتيح له السيطرة على ثرواته وموارده الاقتصادية من جهة ثانية، والمانعة للجهود الدولية التي تبذل لترجمة قرارات الشرعية الدولية على أرض الواقع، وآخرها اعتماد فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وما ترتب على ذلك من آثار قانونية مهمة، وأبرزها تحديد حدود الدولة الفلسطينية ضمن حدود عام 1967م، والسماح لدولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها محكمة الجنايات الدولية من جهة ثالثة.

وتشير المراكز الفلسطينية التي عملت على رصد الانتهاكات الإسرائيلية إلى وجود تصاعد كبير في عدد الانتهاكات خلال العام 2014م مقارنة بالعام 2013م في عديد من النواحي، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات الحرب على قطاع غزة، واقتحامات المسجد الأقصى المبارك واعتداءات المستعمرين.

واستناداً إلى مجموعة الرقابة الفلسطينية، فقد وصل عدد الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2014م إلى نحو 60841 انتهاكاً، أي نحو ضعفين ونصف ضعف عدد الانتهاكات المرصودة من قبل مجموعة الرقابة في العام 2013م. ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير بشكل رئيسي إلى الحرب العدوانية على قطاع غزة، والتى أنتجت أعداداً كبيرة للشهداء والجرحى والبيوت المُدَمَّرة.

ففي المدينة المقدسة، ما زال التوسع الاستعماري مستمرًا ومترافقًا مع تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين المتطرفين على المواطنين المقدسيين، وتطبيق إجراءات عديدة لتضييق الخناق عليهم، فيما تصاعدت بشكلٍ غير مسبوق عمليات اقتحام المتطرفين الإسرائيليين للمسجد الأقصى، تنفيذاً لسياسة الحكومة اليمينية المتطرفة الداعية إلى تقسيم الحرم القدسي زمانياً بين المسلمين واليهود، كما فعلوا سابقاً في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل.

وفي مناطق الضفة الغربية الأخرى، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية ومستعمريها بالإجراءات التي تنتهك حرمة الإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية المحتلة، فلم تتوقف عملية مصادرة الأرض الفلسطينية، ولم تتوقف عمليات التوسيع الأفقي والعمودي للمستعمرات المُقامة فوق أراضي الفلسطينيين، كما استمرت عملية البناء لجدار الفصل الاستعماري، الذي لا يقل خطورة عن هذه المستعمرات، وارتفعت وتيرة اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين المتطرفين تجاه المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

أما في قطاع غزة المكتظ بالسكان والمصنف كإحدى المناطق الأعلى كثافة سكانية في العالم، لم تكتفِ سلطات الاحتلال باستمرارها في فرض حصارها المشدد على سكانه منذ العام 2007م، وعزلهم عن امتدادهم الجغرافي المتواصل مع الضفة الغربية المحتلة وعن العالم الخارجي، بل قامت بشن حربها الوحشية الثالثة (خلال ست سنوات) على سكانه، براً وجواً وبحراً، خلفت خسائر هائلة بين السكان وممتلكاتهم، بحيث يمكن اعتبار العام المذكور الأكثر سوءاً على مستوى التدهور الكارثي لأوضاع المواطن الفلسطيني في هذه المنطقة.

ويرصد هذا التقرير أشكالاً مختلفة من الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة – غالباً – التي تقوم بها سلطات الاحتلال وجيشها ومستعمريها في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967م، وذلك بالتركيز على الانتهاكات التي حصلت خلال العام 2014م، الذي شهد ربعه الثالث الحرب الإسرائيلية الثالثة والكارثية على قطاع غزة.

2- الانتهاكات والاعتداءات المرصودة من مجموعة الرقابة الفلسطينية:

رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية، في تقاريرها الشهرية، ما مجموعه 60841 انتهاكاً بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته من قِبل قوات الاحتلال ومستعمريها خلال العام 2014م، مصنفة حسب 17 نوعًا رئيسيًا من الانتهاكات، وموزعة جغرافياً على الضفة الغربية بواقع 28283 انتهاكاً بنسبة 46.5%، وقطاع غزة بواقع 32558 انتهاكاً بنسبة 53.5%. انظر الجدولين رقمى (6 – 7) للتعرف على

تفاصيل هذه الانتهاكات حسب الشهر والمنطقة. ويوضح الجدول رقم (1) مقارنة بين نسب هذه الانتهاكات خلال العامين السابقين حسب المنطقة، والذي من خلاله يمكن القول إنه مقابل كل 1000 انتهاك ارتكب بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2013م ارتكب نحو 1500 انتهاك خلال العام 2014م، بواقع 1299 انتهاكًا في الضفة الغربية و11743 انتهاكًا في قطاع غزة، وكانت الحرب التي تعرَّض لها قطاع غزة السبب وراء هذا العدد الضخم من الانتهاكات، والتي ارتفعت محصلتها خلال شهري تموز– يوليو، وآب – أغسطس اللذين شهدا الحرب المذكورة.

جدول رقم (1): مقارنة في عدد الانتهاكات الإسرائيلية بين العامين 2013 و2014 حسب المنطقة.

المنطقة	2013		2014		% الزيادة خلال العام 2014
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الضفة الغربية	21768	89.5	28283	46.5	29.9
قطاع غزة	2555	10.5	32558	53.5	1174.3
فلسطين	24323	100.0	60841	100.0	150.1

كما يُعطي الجدول رقم (7) في نهاية التقرير مقارنة بين أعداد هذه الانتهاكات خلال العامين السابقين موزعة حسب نوع الانتهاك. أما ما تبقى من هذا البند، فسيتم التعرض فيه إلى حجم الانتهاكات حسب نوعها والمنطقة خلال العام 2014.

الشهداء: إلى جانب عمليات القتل التي مارسها الاحتلال ومستعمريه بحق المواطنين الفلسطينيين باستخدام القصف والأعيرة النارية والمعدنية وقنابل الغاز السامة، والتي بلغت أكثر من 12000 عملية إطلاق نار، أسفرت عن سقوط آلاف الشهداء والجرحى، وقد نفذ المستعمرون المتطرفون عمليات قتل من خلال الحرق والدهس والشنق: وما إلى ذلك. وفي هذا المقام قد وصل عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال العام الماضي 2143 فرداً من بينهم 8 أفراد تمت تصفيتهم بعمليات اغتيال من قِبل الجيش الإسرائيلي. وقد قضى 2061 (أو 96.2%) منهم خلال شهري تموز – يوليو، وآب – أغسطس

اللذين وقع خلالهما العدوان على قطاع غزة. الأمر الذي رفع نسبة الشهداء من قطاع غزة خلال العام المنصرم إلى 96.8% من إجمالي الشهداء، مقارنة بنسبتهم في العام 2013م والتي بلغت نحو 19.6% من إجمالي عدد الشهداء البالغ عددهم 56 شهيداً.

الجرحى: وصل عدد الجرحى الفلسطينيين خلال العام السابق إلى 13613 فرداً، من بينهم 11138 فرداً من قطاع غزة، بنسبة 81.8% من إجمالي الجرحى. أما عدد الجرحى خلال شهري تموز – يوليو، وآب – أغسطس، فقد بلغ 12222 فرداً يشكلون نحو 89.8% من إجمالي عدد الجرحى.

وعند مقارنة عدد الجرحى في العام 2014م بعددهم في العام الذي سبقه، يلاحظ أن عددهم في العام 2014م، يبلغ نحو 10 أضعاف عددهم في العام 2013م والبالغ 1388 جريحاً.

المعتقلون: ارتفع عدد المعتقلين في العام 2014م عن عددهم في العام 2013م، لكن بنسبة قليلة نوعاً ما؛ حيث بلغ عدد المعتقلين في العام 2014م نحو 6132 معتقلاً مقابل 4552 معتقلاً في العام 2013م. ومن حيث المنطقة، تُبين الإحصاءات المرصودة أن غالبية المعتقلين في كلا السنتين من الضفة الغربية؛ حيث بلغت نسبتهم من إجمالي المعتقلين نحو 98% في العام 2013م ونحو 97% في العام 2014م. ويوضح الشكل رقم (1) توزيع أعداد المعتقلين على الشهور التي تم اعتقالهم فيها في كلا السنتين المذكورتين.

شكل (١): مقارنة أعداد الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم حسب السنة والشهر

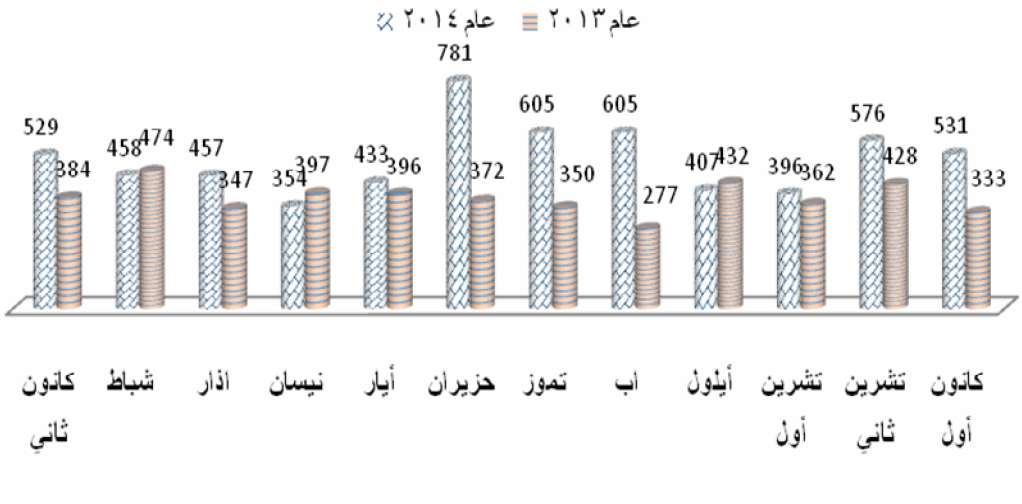

عمليات إطلاق النار: تم رصد 12069 حادثة إطلاق نار من قبل قوات الاحتلال ومستعمريه تجاه المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2014م، منها 34.2% من الحالات وقعت في الضفة الغربية، فيما وقعت النسبة الباقية (65.8%) في قطاع غزة. يذكر هنا أنه تم تسجيل 7354 حادثة إطلاق نار على قطاع غزة خلال شهري تموز، وآب (أثناء الحرب عليه). وهذا الرقم يمثل نحو 60% من إجمالي حالات إطلاق النار عموماً، و92.5% من حالات إطلاق النار في قطاع غزة خلال العام المذكور. من ناحية أخرى تضاعف عدد حالات إطلاق النار في العام 2014 أكثر من 4 مرات عن عدد حالات إطلاق النار في العام 2013م.

اقتحام التجمعات السكانية: استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في اقتحام التجمعات السكانية الفلسطينية، وانتهاك حرمة ساكنيها؛ حيث بلغ إجمالي هذه الانتهاكات خلال العام 2014م ما مجموعه 6597 انتهاكاً، دون احتساب الانتهاكات بحق التجمعات السكانية في قطاع غزة أثناء الحرب عليه في العام المذكور. وهذا الرقم – بحد ذاته – أعلى من الرقم المقابل له في العام 2013م والذي بلغ 5618 انتهاكاً. من ناحية أخرى، يلاحظ أن غالبية الانتهاكات المرصودة وقعت لتجمعات سكانية في محافظات الضفة الغربية؛ حيث بلغت 6546 اقتحاماً، وحيث حظيت التجمعات السكانية في محافظة الخليل بالنسبة الكبرى من هذه الاقتحامات الإسرائيلية بنسبة 18.7% من إجمالي الاقتحامات في الضفة الغربية، تلتها محافظة نابلس بنسبة 14.5%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 13.8%. والجدول رقم (2) التالي يُعطي أعداد الاقتحامات الإسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية خلال العام 2014م موزعة حسب المحافظة والشهر الذي وقع فيه الاقتحام.

جدول رقم (2): توزيع عدد الاقتحامات الإسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية حسب الشهر والمحافظة.

المحافظة	كانون 2	شباط	آذار	نيسان	آيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين 1	تشرين 2	كانون 1	المجموع
جنين	58	54	51	67	53	97	33	61	47	14	18	53	606
طوباس	17	26	16	9	15	14	9	17	19	13	9	25	189
طولكرم	46	48	35	36	34	58	23	49	40	7	29	48	453
نابلس	95	82	97	72	81	125	82	60	68	64	66	57	949
قلقيلية	44	41	47	36	36	48	24	32	27	34	21	39	429
سلفيت	26	25	36	43	23	35	30	26	20	25	8	18	315
رام الله	52	55	66	36	62	97	47	62	65	30	66	63	701
أريحا	38	19	18	20	10	24	19	25	12	80	16	16	297
القدس	40	40	27	21	28	60	25	37	33	87	36	39	473
بيت لحم	64	78	66	80	82	127	74	70	56	63	69	73	902
الخليل	117	96	108	122	111	228	85	77	73	63	67	79	1226
قطاع غزة	10	4	4	9	11	5	-	**6	4	0	1	3	75
المجموع	607	568	571	551	546	918	*451	522	464	480	406	513	6597

* هذا العدد في الضفة الغربية فقط بسبب تواصل الحرب على قطاع غزة.

** العدد غير دقيق بسبب تواصل الحرب على قطاع غزة.

في حين يوضح الشكل رقم (2) توزيع أعداد الاقتحامات الإسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية موزعة حسب الشهر خلال العامين المنصرمين؛ حيث يلاحظ ارتفاع أعداد هذه الاقتحامات بشكل واضح خلال شهر حزيران – يوليو من العام 2014، وهو الشهر الذي حصل فيه اختطاف الجنود اليهود الثلاثة.

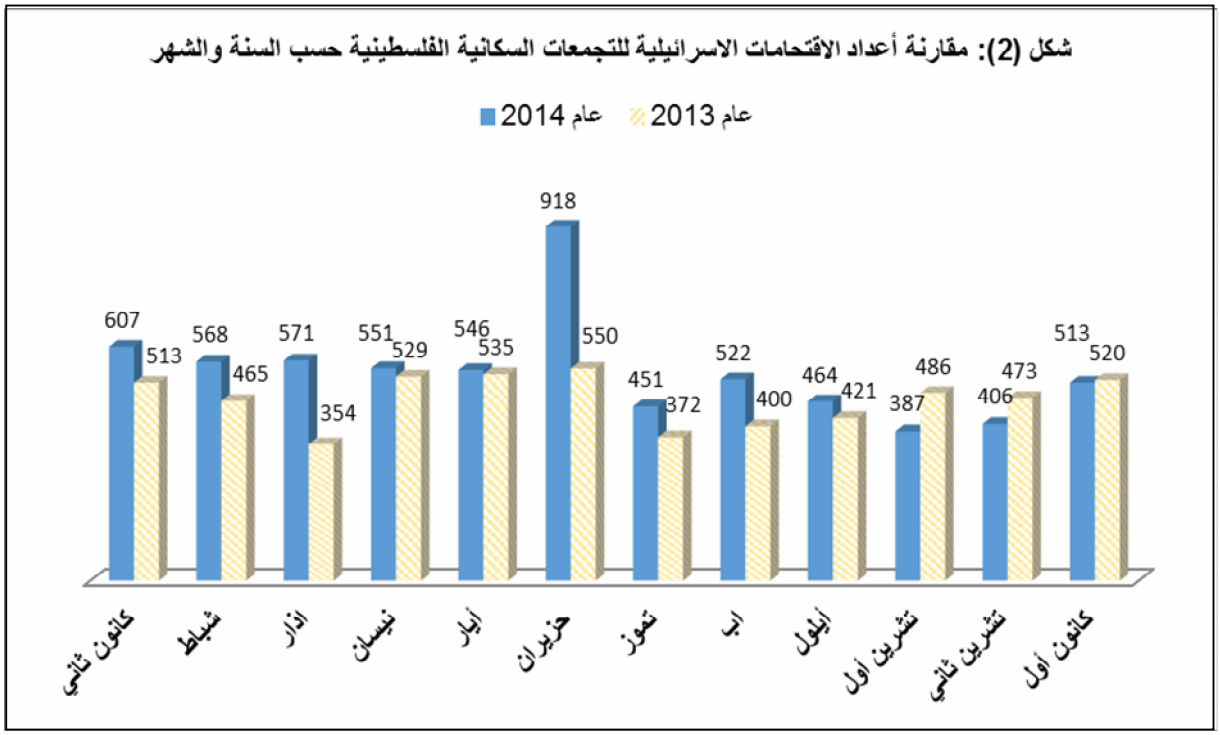

تدمير ومصادرة ممتلكات فلسطينية: باستثناء الممتلكات الفلسطينية التي دمرتها القوات الإسرائيلية في عدوانها على قطاع غزة، بلغ إجمالي الحالات التي قامت (من خلالها) السلطات الإسرائيلية بتدمير أو مصادرة ممتلكات فلسطينية 1429 حالة غالبيتها وقعت في الضفة الغربية بنسبة 96.1%. ويلاحظ في هذا السياق، ارتفاع العدد المذكور في العام 2014م عن مثيله في العام الذي سبقه، والذي بلغ 1119 حالة، بنسبة زيادة بلغت 27.7%.

حواجز عسكرية مفاجئة: إضافة إلى مئات الحواجز العسكرية الثابتة، استمرت قوات الاحتلال بإقامة حواجز عسكرية مفاجئة (أو حواجز طيارة) على طرقات الضفة الغربية؛ حيث تم رصد أكثر من 6000 حاجز خلال العام 2014م بمعدل يبلغ 500 حاجز لكل شهر. وهذا المعدل أعلى من المعدل الشهري للعام الذي سبقه والذي بلغ 439 حاجزاً لكل شهر.

التحرش بالأجهزة الأمنية الفلسطينية: استمرت القوات الإسرائيلية بعمليات التحرش بالأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2014، لكن بوتيرة أقل بعض الشيء عن العام الذي سبقه؛ حيث بلغ عدد حالات التحرش 85 حالة في العام 2014م، مقابل 100 حالة تحرش في العام 2013م.

احتلال المنازل: خلال العام 2014م، قامت القوات الإسرائيلية بما مجموعه 147 حالة احتلال لمنازل فلسطينية وتحويلها لمواقع مراقبة عسكرية في محافظات الضفة الغربية، تركزت بشكل واضح في محافظتي بيت لحم والخليل الواقعتين جنوب الضفة الغربية. وهذا العدد أعلى بنسبة 47.0% عن العدد المقابل له في العام 2013م والبالغ 100 حالة احتلال للمنازل الفلسطينية.

هدم منازل: باستثناء عشرات آلاف المنازل التي هدمت (كلياً أو جزئياً) في قطاع غزة خلال الحرب عليه، والتي سيتم الحديث عنها في بند لاحق من هذا التقرير، رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية قيام القوات الإسرائيلية بهدم 223 منزلاً أو خيمة في محافظات الضفة الغربية خلال العام 2014م. وهذا العدد يزيد بنحو 28.9% عن عدد المنازل التي تم هدمها في العام 2013م والبالغ 173 منزلاً أو خيمة.

منع التجول: فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي منع التجول 14 مرة في الضفة الغربية خلال العام 2014م، غالبيتها في قرى محافظة نابلس، خاصة بلدة حوارة الواقعة شرق المدينة. وهذا العدد يبلغ ضعف عدد مرات فرض حظر التجوال في العام 2013م.

إغلاق المعابر: بلغ إجمالي عدد مرات إغلاق المعابر والمنافذ الدولية على قطاع غزة خلال العام السابق 1864 مرة، مقارنة بعدد 1765 مرة في العام الذي سبقه، أي بمعدل شهري وصل إلى نحو 155 مرة في العام 2014م مقابل معدل شهري بلغ نحو 147 مرة في العام 2013م. وفيما يلاحظ تقارب المعدل الشهري لمرات إغلاق المعابر في العامين 2013م و2014م، يلاحظ ارتفاع عدد مرات إغلاق المنافذ الدولية بمعدل 10 مرات شهرياً في العام 2014م عن مثيله في العام 2013م. والجدول رقم (3) يفصل أكثر هذا الموضوع.

جدول رقم (3): توزيع حالات إغلاق المعابر والمنافذ الدولية مع قطاع غزة حسب السنة والشهر.

الشهر	2013			2014		
	معابر	منافذ دولية	المجموع	معابر	منافذ دولية	المجموع
كانون ثاني	107	31	138	106	54	160
شباط	100	28	128	95	47	142
آذار	120	31	151	109	53	162
نيسان	112	30	142	112	53	165
آيار	108	36	144	112	55	167
حزيران	106	30	136	104	51	155
تموز	105	40	145	102	56	158
آب	108	44	152	112	34	146
أيلول	108	46	154	103	30	133
تشرين أول	108	47	155	111	41	152
تشرين ثاني	105	50	155	105	57	162
كانون أول	110	55	165	104	58	162
المجموع	1297	468	1765	1275	589	1864
المعدل الشهري	108.1	39.0	147.1	106.3	49.1	155.3

الاعتداءات على القطاع الطبي: تم رصد 11 حالة اعتداء على القطاع الطبي في العام 2014م في محافظات الضفة الغربية؛ حيث يلاحظ – هنا – تساوي عدد مرات الاعتداء على القطاع الطبي في السنتين الأخيرتين، بواقع 11 اعتداءً في كلٍ منهما. أمّا في قطاع غزة، فقد استهدفت القوات الإسرائيلية القطاع الطبي بشكل متعمد خلال حربها عليه، وسيتم الحديث عن ذلك من خلال بند الحرب على قطاع غزة لاحقاً.

الاعتداءات على القطاع التعليمي: وصل عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الضفة الغربية إلى 50 اعتداءً في العام 2014م، بزيادة قدرها 13 اعتداءً عن العدد المقابل له في العام 2013م، وسنأتي إلى الاعتداءات على قطاع التعليم في قطاع غزة خلال الحديث عن خسائر قطاع غزة جرّاء الحرب عليه.

الاعتداءات على الأماكن الدينية: تصاعدت بشكل واضح الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن الدينية في الضفة الغربية، والتي وصلت إلى 295 اعتداءً، وهو ما يزيد بنحو 68.5% عن الاعتداءات المماثلة لها في العام 2013م، والبالغة 175 اعتداءً. وقد تكررت كثيراً الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك خلال العام السابق من قِبل مسؤولي الاحتلال والمستعمرين؛ حيث رصدت "مجموعة الرقابة الفلسطينية" 129 اقتحاماً لباحات المسجد الأقصى المبارك خلال العام 2014م، وهو ما يعادل نحو 44% من إجمالي الاعتداءات على الأماكن الدينية في الضفة الغربية.

النشاطات الاستعمارية: نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 106 نشاطات استعمارية خلال العام 2014م، وهذا العدد يزيد قليلاً على عدد النشاطات الاستعمارية في العام 2013م، والبالغ 101 نشاط، وسيتم التطرق لهذا الموضوع لاحقاً بشكل أكثر تفصيلاً.

اعتداءات المستعمرين: استمر المستعمرون المتطرفون بتنفيذ اعتداءاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية خلال العام 2014م؛ حيث بلغ إجمالي هذه الاعتداءات 905 اعتداءات، والتي تشكل نحو 94% من إجمالي الاعتداءات في العام الذي سبقه، والبالغة 963 اعتداءً، وسنتطرق لهذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في بند لاحق من هذا التقرير.

3- الانتهاكات وإجراءات التهويد في المدينة المقدسة:

خلال العام 2014 شهدت المدينة المقدسة تصعيداً في الانتهاكات في عدة مجالات، تمثلت في الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، وعمليات الاعتقال الكبيرة، وهدم المنازل، والتوسع الاستيطاني، والاعتداءات على المواطنين المقدسيين. وغيرها، وقد شهد شهر تموز– يوليو من العام الماضي، قيام المستعمرين المتطرفين "باختطاف وقتل وحرق" الطفل محمد أبو خضير، كما شهد شهر تشرين ثاني – نوفمبر عملية قتل المواطن يوسف الرموني شنقًا أثناء عمله بالقدس الغربية، وخلال العام 2014. اقتحم المسجد الأقصى ما يقرب من 13 ألف متطرف إسرائيلي، ومنعت فيه صلاة الجمعة "17 مرة" كما اقتحمته قوات الاحتلال المدججة بالسلاح "17 مرة"، فيما اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 2200 فلسطيني من القدس، كما هدمت سلطات الاحتلال 100 منشأة وشردت 250 مواطنًا من منازلهم. وسنفصل فيما يلي أبرز الانتهاكات في المدينة المقدسة التي تم رصدها[1] في مدينة القدس خلال العام المذكور.

وعلى مدار العام 2014م، شهد المسجد الأقصى اعتداءات إسرائيلية غير مسبوقة من قِبل جهات حكومية وشرطية وقيادات يمينية متطرفة؛ حيث عقدوا جلسات خاصة وعامة لبحث "فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المسجد الأقصى" وسحب الوصاية الأردنية منه، وتخصيص أماكن خاصة لصلاة اليهود، وتخصيص أيام معينة لهم خاصة في الأعياد، في محاولة لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً بين اليهود والمسلمين، تمامًا كما فعلوا سابقاً في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل. وفي سبيل تحقيق ذلك حولت سلطات الاحتلال الأعياد اليهودية المختلفة إلى "مواسم" لإغلاق معظم أبواب المسجد الأقصى المبارك، والتحكم بدخول وخروج المصلين منه، وفرض القيود عليهم ومنها تحديد أعمار من يسمح لهم بالدخول إلى المسجد. وفي هذا الصدد تم رصد اقتحام ما يقرب من 12900 متطرف يهودى لباحات المسجد الأقصى المبارك على مدار العام 2014م؛ حيث شهدت مناسبة "عيد نزول التوراة" في شهر حزيران – يونيو أعلى عدد من المقتحمين بواقع 1817 مقتحمًا، تليها مناسبة "عيد العرش" بشهر تشرين أول – أكتوبر بعدد 1355 مقتحمًا، ثم مناسبة "عيد الفصح" بشهر نيسان–

(1) المصدر: مركز معلومات وادي حلوة، سلوان، القدس، التقرير السنوي للعام 2014م، والذي رصد خلاله الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس.

إبريل بواقع 1300 مقتحم، فمناسبة "عيد المساخر" بشهر آذار– مارس بعدد 1250 مقتحمًا.

كما اتسم العام المنصرم باقتحام العديد من المسؤولين الإسرائيليين المتطرفين لباحات المسجد المبارك؛ منهم: وزير الإسكان "أوري أريئيل"، ووزير الأمن "اسحق اهرونوفتش"، ونائب رئيس الكنيست الإسرائيلي "موشيه فيجلن"، ونائب وزير المواصلات "تسيبي حوطبلي"، ورئيس بلدية القدس المحتلة "نير بركات"، والحاخام المتطرف "يهودا غليك"، الذي قاد العديد من الاقتحامات لباحات المسجد الأقصى المبارك، قبل محاولة اغتياله.

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المسجد الأقصى 41 مرة (لا تشمل أيام الجمعة) خلال العام المنصرم، فيما منعت المسلمين من تأدية صلاة الجمعة فيه 17 مرة. وفي السياق ذاته اقتحمت القوات الإسرائيلية المدججة بالأسلحة ساحات المسجد الأقصى (17 مرة). والجدول التالي يوضح توزيع عدد مرات الإغلاق ومنع صلاة الجمعة والاقتحامات العسكرية حسب الشهر الذي تم فيه الإجراء.

جدول رقم (4): توزيع عدد مرات إغلاق المسجد الأقصى، وعدد مرات منع الصلاة فيه، وعدد مرات اقتحامه من قِبل قوات الأمن خلال العام 2014م حسب الشهر.

الشهر	شباط	آذار	نيسان	آيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين 1	تشرين 2
عدد مرات الإغلاق	0	3	6	3	2	4	7	5	7	4
عدد مرات منع صلاة الجمعة	1	2	1	1	1	4	1	1	4	1
عدد مرات اقتحام قوات الأمن	2	2	3	1	1	3	1	1	2	1

وخلال العام الماضي، تعمدت السلطات الإسرائيلية إبعاد العشرات من المواطنين الفلسطينيين عن المسجد الأقصى المبارك لفترات تتراوح بين ثلاثة أيام وتسعين يوماً (قابلة للتجديد)، وخاصة في الفترات التي تسبق الأعياد اليهودية؛ حيث شملت عمليات الأبعاد جميع الأعمار من الأطفال والشبان والنساء وكبار السن. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم رصد عملية إبعادهم عن المسجد الأقصى وباحاته نحو 300 فلسطيني.

وسجل عام 2014 ارتفاعًا ملحوظًا بعمليات الاعتقال العشوائية التي طالت مئات المقدسيين، وليس ذلك فحسب بل شكلت السلطات الإسرائيلية في شهر تموز – يوليو "وحدة خاصة" لتنفيذ الاعتقالات للحد من ظاهرة "الاحتجاجات والمواجهات في القدس"، وقامت هذه الوحدة وبصورة عشوائية باعتقال معظم المقدسيين الذين اعتقلوا سابقاً، بعد اقتحام المنازل وتفتيش بعضها. كما تم رصد لعمليات اعتقال طالت حوالي 2250 مقدسياً، بينهم 700 قاصر (70 منهم تراوحت أعمارهم بين 7 أعوام و13 عاماً)، و69 سيدة، بينهم 3 طالبات مدارس، و15 مواطنًا تتراوح أعمارهم بين 45–72 عاماً. ومن بين المعتقلين، كذلك ستة محامين، من بينهم المحامية شيرين العيساوي، شقيقة الأسير المحرر سامر العيساوي، صاحب أطول إضراب عن الطعام في التاريخ.

كما شهد العام 2014 استشهاد عشرة مقدسيين، ولم تكتفِ قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل عدد من الشهداء، "بدعوى تنفيذ عمليات استشهادية" بل قامت باحتجاز جثامين بعضهم لساعات أو لأيام كما حصل مع الشهيدين أبو الجمل؛ حيث تم احتجاز جثمانيهما لمدة 38 يوماً، وفرضت على عائلات الشهداء "المتهمين بتنفيذ العمليات" قيودًا لتشييعهم، والتي كانت بعد منتصف الليل بحضور عدد قليل من المشيعين، ويتم تسليمه على باب المقبرة ويمنع نقله إلى أي مكان، لتوديعه أو لتغسيله أو للصلاة عليه. كما قامت السلطات الإسرائيلية بالتنكيل بعائلات الشهداء، من خلال اقتحام منازلهم واعتقال العديد من أفراد عائلاتهم (النساء والرجال)، وأصدرت قرارات هدم عسكرية لمنازلهم. والجدول رقم (5) يعطي بعض التفاصيل عن الشهداء المقدسيين.

جدول (5): أسماء الشهداء المقدسيين خلال العام 2014 حسب تاريخ الاستشهاد وسببه والعمر.

الاســـــم	تاريخ الاستشهاد	العمر	سبب الاستشهاد
جهاد عبدالرحمن الطويل	2014/2/25	47	اعتداء قوات الاحتلال عليه في سجن بئر السبع.
محمد حسين أبو خضير	2014/7/2	17	تم اختطافه وقتله وحرقه من قبل 3 مستوطنين.
محمد نايف جعابيص	2014/8/4	20	إطلاق 47 رصاصة عليه إثر اصطدام جرافته بحافلة "ايجد".
محمد عبدالمجيد سنقرط	2014/9/7	16	إثر إصابته برصاصة معدنية أدت إلى كسر في الجمجمة.
عبدالرحمن الشلودي	2014/10/22	20	إطلاق 3 رصاصات عليه بعد دهسه عدد من اليهود.
معتــز إبــراهيم خليــل حجازي	2014/10/30	32	تم اغتياله على سطح منزله بحجة إطلاقه النار على الحاخام اليميني المتطرف "يهودا غليك".
إبراهيم العكاري	2014/11/5	38	تم قتله إثر قيامه بدهس عدد من الجنود والمستعمرين الإسرائيليين.
يوسف الرموني	2014/11/17	32	تم شنقه من قبل المستعمرين أثناء عمله في حافلة "ايجد".
غسان محمد أبوالجمل	2014/11/18	32	استشهد بعد تنفيذه هجوماً على كنيس يهودي.
عُدي عبد أبوالجمل	2014/11/18	21	استشهد بعد تنفيذه هجوماً على كنيس يهودي.

وضمن سياسة العقاب بحق المقدسيين قامت السلطات الإسرائيلية وبقرار من المسمى "قائد الجبهة الداخلية"، بإبعاد 6 شبان عن مدينة القدس إلى الضفة الغربية، بحجة خطورة بقائهم في المدينة، والشبان المبعدون تتراوح أعمارهم بين 22 عاماً و39 عاماً. ومن ناحية أخرى وللسنة الثالثة على التوالي، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حملة "العقاب الجماعي" في أحياء وقرى وبلدات مدينة القدس، وكثفتها بصورة علنية خلال الربع الأخير من العام المنصرم.

كما واصلت بلدية القدس التابعة لسلطات الاحتلال الضغط على المواطنين المقدسيين من خلال تنفيذ عمليات هدم المنشآت السكنية والتجارية التابعة للمواطنين الفلسطينيين بحجة البناء دون ترخيص. وفي عديد الأحيان، أجبر مسؤولو البلدية العديد من المواطنين المقدسيين على تنفيذ أوامر وقرارات الهدم بأيديهم، بعد تهديدهم بالسجن الفعلي وبفرض غرامات باهظة عليهم، إضافة إلى إجبارهم على دفع أجرة الهدم. فقد شهد العام 2014م تنفيذ عمليات هدم في معظم أحياء المدينة المقدسة، شملت 6 بنايات سكنية، و18 منزلاً بجرافات بلدية الاحتلال، و12 منزلاً هدم بشكل ذاتي "الهدم اليدوي"، و13 بركساً سكنياً، و5 بركسات لتربية المواشي، و5 أسوار، و5 غرف للاستخدامات التجارية والمنزلية، و"مصلى الرحمة"، ومركز صحي، و5 محلات تجارية، وورشة ألمنيوم، وكونتينر، وشاحنة تستخدم لتصلح السيارات، ومصنع، و25 مخزناً. وقد أدت عملية الهدم المذكورة إلى تشريد حوالي 250 مقدسياً، ناهيك عن قيام طواقم سلطة الطبيعة بهدم 20 قبرًا من مقبرة الشهداء في باب الأسباط بدعوى أن الأرض مصادرة لسلطة الطبيعة.

وفي السياق ذاته، يلاحق كابوس هدم المنازل الآلاف من المواطنين المقدسيين، بعد توزيع إخطارات هدم عليهم شملت كافة الأحياء في مدينة القدس. ففي الربع الأخير من العام الماضي، كثفت طواقم البلدية اقتحام الأحياء المقدسية وتوزيع إخطارات هدم عشوائية، وكان اللافت للنظر أن هذه الإخطارات شملت أوامر هدم لمنازل قديمة قائمة قبل احتلال القدس، وأخرى مبنية وحاصلة على تراخيص من البلدية، وثالثة قائمة منذ أكثر من 30 عامًا. **وتنقسم هذه الإخطارات إلى ثلاثة أنواع، هي:**

الهدم الإداري: ويصدر دون اللجوء إلى المحاكم، وبشرط أن يصدر القرار خلال عملية الإنشاء، أو بعد 30 يوماً من الانتهاء من عملية البناء وهو الأكثر شيوعاً.

الهدم القضائي: يصدر من خلال المحاكم ويحتاج لإجراءات قانونية لإصداره.

الهدم بحجة تنظيف الأرض: وهذا الأمر يمكِّن بلدية الاحتلال من تجريف أراضٍ واسعة بحجج وذرائع مختلفة.

إضافة إلى ما سبق، وضمن سياساتها التي تتبعها سلطات الاحتلال في الضغط على السكان المقدسيين لإجبارهم على الهجرة من المدينة المقدسة، اتخذت السلطات الإسرائيلية (في عام 2014) الكثير من الإجراءات، منها:

- إغلاق 3 مؤسسات في مدينة القدس، وهي جمعية "نماء" في قرية بيت صفافا، وجمعية الزكاة والصدقات في قرية صور باهر، ومؤسسة القدس في شارع صلاح الدين، بدعوى القيام بنشاطات تابعة "لحركة حماس".

4- الانتهاكات بحق العمالة الفلسطينية:

أظهرت بيانات مسح القوى العاملة للربع الثاني من العام 2014م [1]، أن عدد المشتغلين في فلسطين بلغ 925600 عامل وعاملة، من بينهم 676200 عامل وعاملة من الضفة الغربية، يشكلون نحو 73.1% من إجمالي المشتغلين الفلسطينيين. ومن بين المشتغلين من الضفة الغربية يعمل نحو 109400 فرد في إسرائيل والمستعمرات المقامة عنوة على أراضي الضفة الغربية، وهؤلاء يشكلون نحو 16.2% من إجمالي المشتغلين من الضفة الغربية.

وتنقسم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات إلى نوعين، هما:

1. عمالة منظمة: وهم العمال الفلسطينيون العاملون داخل الخط الأخضر بتصاريح عمل رسمية صادرة من الجانب الإسرائيلي (57600 عامل)، أو لديهم بطاقة هوية إسرائيلية / جواز سفر أجنبي (13800 عامل)
2. عمالة غير منظمة: وهم العمالة الفلسطينية في المستعمرات (24200 عامل)، مضافاً إليها العمالة

(1) بيانات المسح المذكور هي أكثر البيانات المنشورة حداثة عند إعداد هذا التقرير؛ حيث لم يتمكن جهاز الإحصاء الفلسطيني من جمع ونشر بيانات الربع الثالث من قطاع غزة بسبب الحرب التي شنت عليه.

الفلسطينية داخل الخط الأخضر التي تعمل بدون تصاريح عمل رسمية (13800 عامل).

وحسب المسح المذكور، يعمل القسم الأكبر من العاملين في إسرائيل والمستعمرات في أنشطة "البناء والتشييد"؛ حيث بلغت نسبتهم نحو 60.6%، فيما يعمل 11.8% في أنشطة "التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية"، و10.6% في أنشطة "الزراعة والحراجة والصيد"، و10.2% في أنشطة "التجارة والفنادق والمطاعم"، و6.8% في الأنشطة الأخرى.

ورغم انخفاض أجور العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية مقارنة بغيرهم من غير الفلسطينيين؛ إلا أن هذه الأجور تعتبر مرتفعة بشكل واضح عن أجور أقرانهم في السوق المحلية الفلسطينية، حيث بلغ معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني 184.3 شيكل في السوق الإسرائيلية مقابل 90.7 شيكل في الضفة الغربية و61.1 شيكل في قطاع غزة، ومن حيث الأجور الأعلى، يبرز قطاع "البناء والتشييد" في السوق الإسرائيلية، فيما يبرز قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" في الضفة الغربية، وقطاع "الخدمات والفروع الأخرى" في قطاع غزة. والشكل التالي يوضح الفوارق في معدلات الأجور بين الأسواق الثلاثة.

شكل (٣): معدل الأجر اليومي بالشيكل للعامل الفلسطيني حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل خلال الربع الثاني، ٢٠١٤

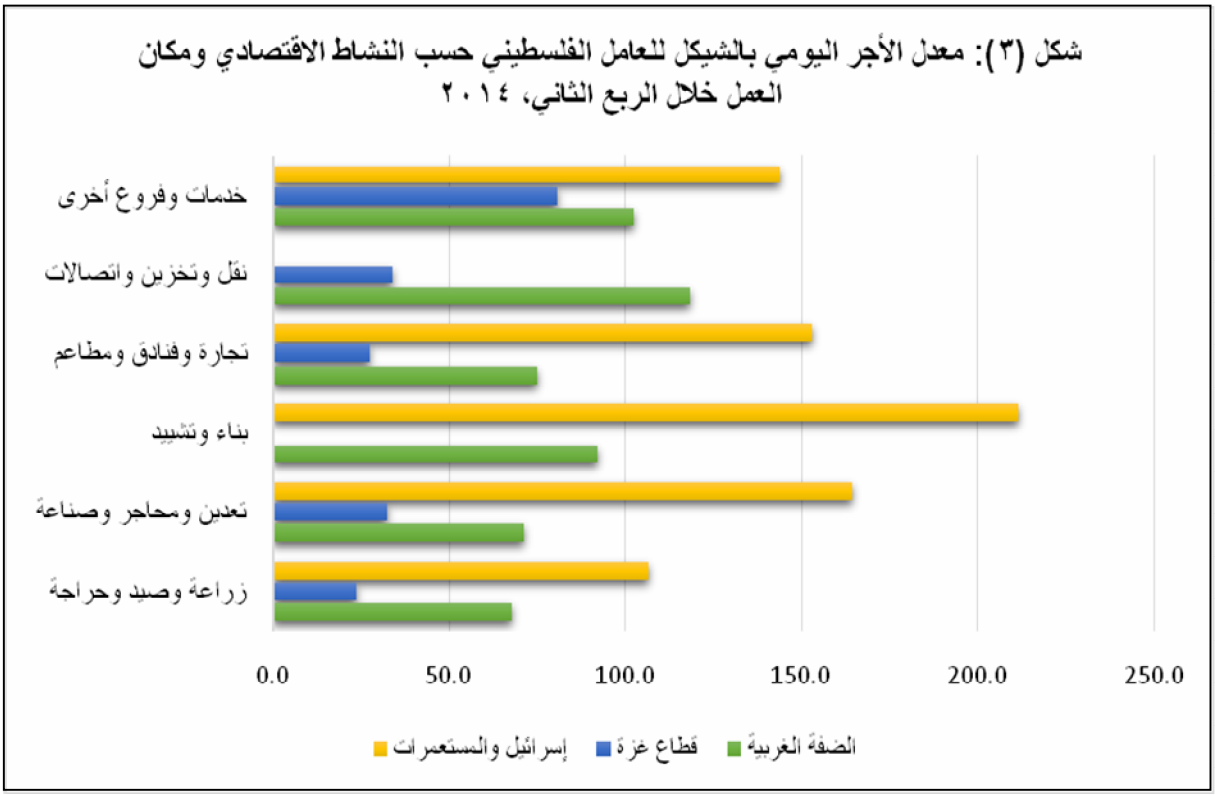

ورغم الفارق الكبير بالأجور، إلا أن العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية بعيدة عن معايير العمل اللائق، لا سيما منهم العاملين غير المنظمين. فهم يخوضون معارك مغمسة بالدم للوصول إلى عملهم؛ لأنهم إذا تأخروا سيفقدونه؛ ونتيجة لذلك يتعرض بعضهم لضيق التنفس، ويتسلق آخرون الجدران الحديدية للبحث عن الهواء، كما تدوس رؤوس بعضهم نعال عمال آخرين يحاولون التجاوز عن الجموع للوصول إلى مكان عملهم ضمن الوقت المحدد. هذه الفئة من العمال يخرجون من بيوتهم في ساعات الفجر الأولى ليخوضوا "معارك" للوصول إلى أعمالهم، وفي ساعات الليل يعودون إلى بيوتهم لينامو ا ساعات قليلة ثم يستأنفون رحلة العذاب مجدداً بحثاً عن لقمة عيش مغمسة بالدم. إنها رحلة الذل والمعاناة التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلية.

ونتيجة للصعوبات التي يواجهها العمال في الوصول إلى أماكن عملهم أو عدم توفير متطلبات الصحة والسلامة المهنية لهم في أماكن عملهم من قبل مشغليهم اليهود بشكلٍ رئيس، تتكرر حالات الوفاة سنوياً بينهم؛ حيث توفي في العام 2014م ما مجموعه 19 عاملاً، منهم 14 حالة وفاة في مكان العمل، و3 حالات وفاة تم إطلاق النار عليهم، فيما توفى عاملان نتيجة الازدحام والضغط على المعابر.

وفي السياق ذاته، يعتبر وضع العمالة الفلسطينية (غير المنظمة) في المستعمرات الإسرائيلية ومناطقها الصناعية الأكثر سوءًا، حيث يتعرضون لممارسة أشكال شتى من الاستغلال والاضطهاد ضدهم، والانتهاكات لحقوقهم الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والإنسانية عموماً، إلى جانب دور "السماسرة" في التحايل على هذه الحقوق واستخدام ألوان شتى لامتصاص حق هؤلاء الذين نذروا حياتهم للتعب والمشقة لقاء أجورٍ يسيرة لإعالة أبنائهم، والتخلص من شبح البطالة الذي يخيم على مئات آلاف الفلسطينيين. ناهيك عن الضغط النفسي الذي يتعرضون له نتيجة عملهم مجبرين فوق أرض لهم أو لأقاربهم صادرها المحتل الذي يعملون عنده. ومن أشكال الاستغلال والاضطهاد التي تعرض لها العامل الفلسطيني في سوق العمل الإسرائيلية، وما زال يتعرض لها، **ما يلي:**

- وجود نقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية على المعابر التي تحول في كثير من الأحيان، بين العامل الفلسطيني وبين الوصول إلى مكان عمله في المستعمرات أو تؤخر وصوله، نتيجة وقوفه لفترة زمنية طويلة قبل السماح له بالمرور. ناهيك عن سياسة التفتيش والإذلال المتعمد التي يتعرض لها العامل.

- عدم توفير وسائل راحة في أماكن تجمع العمال أمام المعابر، التي يتواصل فيها الازدحام يومياً، خاصة في أوقات الصباح الباكر؛ حيث يتوجه بها العمال إلى أماكن عملهم.
- قيام الجهات الأمنية الإسرائيلية بابتزاز العامل الفلسطيني ومحاولة توريطه في العمل معها، مستغلة الضائقة الاقتصادية التي يعيشها.
- عدم تطابق الأجر الفعلي الذي يتقاضاه العامل الفلسطيني مع الأجر المُسجل في قسيمة راتبه.
- إصابة بعض العمال بحالات الإغماء والأمراض المهنية نتيجة تعرضهم للمبيدات الحشرية والمواد الكيماوية، دون توفير معدات الوقاية لهم من قِبل صاحب العمل الإسرائيلي. والأمر ذاته ينطبق على العاملات في الزراعة (في مستعمرات غور الأردن).
- عدم سماح المشغل الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين العاملين في المصانع الكيماوية بإجراء فحوصات طبية دورية لأمراض المهنة، والسماح بإجرائها لليهود فقط.
- تعرض العامل الفلسطيني غير المنظم للاستغلال من قبل صاحب العمل من حيث عدم حصوله على الحقوق التي يمنحها قانون العمل الإسرائيلي مثل: (الحد الأدنى للأجور، الإجازات السنوية والمرضية، بدل ساعات العمل الإضافية، توفر معايير الصحة والسلامة في أماكن العمل...إلخ).
- إذا أصيب عامل فلسطيني أثناء عمله، يقوم المشغل الإسرائيلي بطرده من مكان العمل فوراً دون تقديم الإسعاف الأولي له، إلا فيما ندر من الحالات. وهذا يعني تأخر العامل لفترة زمنية طويلة بعد الإصابة قبل أن يتلقى العلاج اللازم.
- تعرض بعض النساء الفلسطينيات العاملات في الزراعة إلى التحرش الجنسي والتمييز العرقي والنوعي، وبالتالي الشعور المتواصل أثناء العمل بعدم الأمان. فهن تحصلن على فرص عمل محدودة وأجور متدنية كما تضطرين للمخاطرة بالعمل بطريقة غير قانونية (دون تصريح).
- قيام السماسرة بسرقة جزء غير قليل من أجرة العامل الفلسطيني. على سبيل المثال، يدفع صاحب العمل (من خلال السمسار) للعامل الفلسطيني في مجال الزراعة حوالي 100 شيكل

يومياً، في حين يقوم السمسار بدفع ما بين 50–60 شيكل للعمل بدل أجرة اليوم الواحد، فيما تذهب باقي الأجرة لجيب السمسار، وفي حالات كهذه تُدفع الأجور دون قسيمة راتب، الأمر الذي يضمن ضياع حقوق هؤلاء العمال.

- قيام صاحب العمل – وبعلم السمسار – بالتحايل على حق العامل الفلسطيني "المنظم" فيما يخص التقاعد أو نهاية الخدمة مثلاً، عندما يتم تشغيل العامل 24 يوماً في الشهر، يقوم صاحب العمل الإسرائيلي بتسجيل الحد الأدنى المسموح به وهو 15 يوم عمل؛ مما يفقد العامل حقه في التسعة أيام الأخرى عند التقاعد أو انتهاء الخدمة، ولا يستطيع العامل الاعتراض خوفاً من أن يتم طرده من العمل، والالتحاق بطابور البطالة.
- قيام صاحب العمل باستغلال العامل الفلسطيني في المستعمرات، خاصة الزراعية لفترات تصل إلى نحو 12 ساعة يومياً، مقابل 10 – 16 شيكل لكل ساعة عمل، من دون مراعاة أبسط الحقوق التي يقرها لهم القانون.

5- الانتهاكات بحق الأسرى:

وصف رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين العام 2014م[1]، بأنه الأسوأ على الأسرى منذ أعوام طويلة، بعد أن أصبح الأسرى عنوان انتقام للسياسة الرسمية الإسرائيلية، من خلال إقرار وتنفيذ إجراءات وقوانين تستهدف حقوق الأسرى وكرامتهم، ومن ضمنها تعمد إهمالهم طبياً، وقد تميز العام السابق من حيث اعتقال الأطفال؛ حيث تم اعتقال ما يزيد على 1500 حالة في صفوف الأطفال القاصرين، تركزت في منطقة القدس. أما العدد الإجمالي للأسرى، فقد ارتفع إلى نحو 7000 أسير، فيما تصاعد الاعتقال الإداري ليصل إلى 550 أسيراً، من بينهم نحو 63% جُدِّد لهم الاعتقال الإداري أكثر من مرة؛ ومن بين الأسرى العديد ممن حرروا بصفقة شاليط، كما تمت إعادة اعتقال العديد من الأسرى الذين تم تحريرهم في صفقة شاليط.

ومن الملاحظ في هذا السياق، ارتفاع عدد الأسرى الذين تم اعتقالهم في النصف الثاني من العام

(1) الموقع الالكتروني: www.freedom.ps/index.php/extensions/2013-08-27-10-08-17/606-2014-6500

2014 إلى نحو 4000 أسير، إلا أن سلطات الاحتلال عاودت إطلاق سراح عدد من الأسرى الذين تم اعتقالهم على خلفية اختطاف وقتل الجنود الإسرائيليين الثلاثة، ليصل عدد المعتقلين الإجمالي في نهاية العام المذكور إلى نحو 6500 أسير، موزعين على 18 سجناً ومركزاً للتوقيف.

وتشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى وجود نحو 200 طفل (تقل أعمارهم عن 18 سنة) و21 فتاة وامرأة ووزيرين سابقين و23 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني و500 معتقل إداري بين إجمالي المعتقلين. هذا بالإضافة إلى وجود 31 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً، من بينهم يوجد 16 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن. كما يوجد 478 معتقلاً يقضون أحكامًا بالسجن المؤبد (مدى الحياة) لمرة أو لمرات عدة.

أما بخصوص الوضع الصحي للأسرى، فقد رصدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين تزايداً في أعداد الأسرى المرضى، جراء سوء ظروف الاحتجاز وقسوة المعاملة، واستمرار سياسة الإهمال الطبي وشحة العلاج والأدوية اللازمة. إذ ارتفع العدد الإجمالي للمرضى لأكثر من (1500) معتقل، يعانون من أمراض مختلفة، بينهم عشرات بحالة حرجة وخطيرة، وأن البعض منهم قد فقد القدرة على الحركة وقضاء حاجته بمفرده. جراء خطورة المرض وشدة الألم وبسبب الشلل الذي يعاني منه الجسد، أو بسبب بتر أطراف من الجسم.

وفي السياق ذاته، أكدت الهيئة أن جميع من اعتقلوا قد مُورس بحقهم شكل أو أكثر، من أشكال وصنوف التعذيب الجسدي والنفسي والإيذاء المعنوي والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والحاطة بالكرامة، واحتجزوا جميعًا في أماكن لا تليق بالحياة الآدمية، بما يتناقض وبشكل سافرٍ مع أبسط الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

6- الانتهاكات بحق الصحافة والإعلام:

أظهر تقرير النصف الأول من العام 2014م، والصادر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية [1] (مدى)، تصاعد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين من قبل الاحتلال

(1) المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، الصحافة في غزة في مرمى النيران، مرجع سابق.

الإسرائيلي خلال العام المذكور؛ حيث ارتكب 132 انتهاكاً خلال فترة التقرير، أي بزيادة قدرها نحو 69% عن عدد الانتهاكات خلال الفترة نفسها من العام 2013م، وقد صنفت العديد من هذه الانتهاكات بالخطيرة، كالاستهداف المباشر بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز والصوت والضرب المبرح، كما تم اقتحام عدة مؤسسات إعلامية في شهر حزيران – يونيو، وتمت مصادرة معدات تزيد قيمتها على مليون دولار، الأمر الذي تسبب بوقف قدرة بعض المؤسسات الإعلامية على العمل.

وتوزعت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الحريات الإعلامية والصحافيين التي تم رصدها خلال الفترة المذكورة بالشكل: الاعتداءات الجسدية (64)، احتجاز (30)، المنع من التغطية (18)، الاقتحام (7)، الاعتقال (4)، مصدرة معدات (3)، الإغلاق والحجب (2)، التهديد (2)، وحالة منع سفر واحدة وحالة تحقيق واحدة.

ويعتبر النصف الثاني من العام 2014 الأسوأ والأكثر دموية بالنسبة للصحفيين الفلسطينيين؛ حيث شهد الحرب الإسرائيلية الثالثة على قطاع غزة. فقد ذكر تقرير آخر للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، أن القوات الإسرائيلية ارتكبت 112 جريمة واعتداء ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، تشكل ما نسبته 58.6% من إجمالي الاعتداءات خلال الحروب الثلاثة مجتمعة.

ونتيجة لهذه الاعتداءات، سقط 17 أحدهم إيطالي الجنسية، وجرح 27 آخرين. كما تم استهداف وقصف وتدمير 20 مقراً إعلامياً، و37 منزلاً تعود ملكيها لصحفيين. فيما قامت القوات الإسرائيلية باختراق البث والتشويش على 8 محطات بث إعلامي محلية.

جدول رقم (6): توزيع الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2014 حسب نوع الانتهاك والمنطقة.

الشهر	المنطقة	اغتيال	قتل	جرح	اعتقال	اقتحام تجمعات سكنية	جو اجز عسكرية مفاجئة	اطلاق نار	تجريف بالاجهزة	تدمير ومصادرة ممتلكات	احتلال منازل	هدم منازل	منع تجول	اغلاق معابر	اعتداء على أماكن عبادة الطبي	اعتداء على التعليم	نشاطات استيطانية	اعتداءات مستوطنين	المجموع
كانون ثاني	ضفة	0	2	71	522	597	506	245	18	125	4	37	1	0	1	22	3	4	87	2245
	غزة	1	4	37	7	10	0	88	0	7	0	0	0	160	0	0	0	0	0	314
شباط	ضفة	0	1	125	442	564	466	231	6	125	2	19	2	0	0	23	2	8	61	2077
	غزة	1	2	41	16	4	0	47	0	3	0	0	0	142	0	0	0	0	0	256
اذار	ضفة	0	8	126	442	567	484	267	10	136	15	13	3	0	0	23	1	9	78	2182
	غزة	0	5	15	15	4	0	77	0	6	0	0	0	162	0	0	0	0	0	284
نيسان	ضفة	0	1	108	337	542	511	184	9	112	14	34	2	0	3	29	6	10	67	1969
	غزة	0	0	32	17	9	0	94	0	10	0	1	0	165	0	0	0	0	0	328
أيار	ضفة	0	2	101	413	535	491	242	3	101	5	20	0	0	2	21	1	7	63	2007
	غزة	0	0	12	20	11	0	54	0	7	0	0	0	167	0	0	0	0	0	271
حزيران	ضفة	0	8	144	775	913	555	327	10	306	32	8	0	0	0	29	16	15	87	3225
	غزة	0	3	37	6	5	0	104	0	5	0	0	0	155	0	0	0	0	0	318
تموز	ضفة	0	16	958	585	451	446	759	2	73	18	3	0	0	2	24	2	5	141	3485
	غزة	0	1440	8114	20	*	0	5824	0	*	0	9245	0	158	*	*	*	0	0	24801
اب	ضفة	0	10	339	603	516	485	506	6	40	6	16	3	0	0	26	1	8	54	2619
	غزة	0	595	2811	2	6	0	1530	0	0	0	*	0	146	*	*	*	0	0	5090
أيلول	ضفة	0	3	82	399	460	513	224	3	79	3	13	0	0	0	27	2	5	23	1838
	غزة	0	12	7	8	4	0	20	0	4	0	0	0	133	0	0	0	0	0	188
تشرين أول	ضفة	1	4	116	380	386	480	301	7	77	11	20	0	0	0	25	6	9	67	1890
	غزة	0	5	3	16	1	0	20	0	4	0	0	0	152	0	0	0	0	0	201
تشرين ثاني	ضفة	0	6	196	554	405	475	443	6	86	21	27	2	0	2	24	4	14	103	2368
	غزة	0	2	10	22	1	0	35	0	4	0	0	0	162	0	0	0	0	0	236
كانون أول	ضفة	0	4	109	504	510	593	394	5	114	16	13	1	0	1	22	6	12	74	2378
	غزة	0	2	19	27	3	0	53	0	5	0	0	0	162	0	0	0	0	0	271
المجموع	ضفة	3	65	2475	5956	6446	6005	4123	85	1374	147	223	14	0	11	295	50	106	905	28283
	غزة	5	2070	11138	176	58	0	7946	0	55	0	9246	0	1864	0	0	0	0	0	32558
المجموع الكلي		8	2135	13613	6132	6504	6005	12069	85	1429	147	9469	14	1864	11	295	50	106	905	60841

* تعني أنه لم تحتسب قيمة للانتهاكات في الخلية الخاصة بقطاع غزة خلال شهر الحرب عليه

جدول رقم (7): توزيع الانتهاكات الإسرائيلية في العامين 2013 و2014 حسب نوع الانتهاك والشهر.

الشهر	السنة	قتل	جرح	اعتقال	اقتحام تجمعات سكنية	جواجز عسكرية مفاجئة	اطلاق نار	تحرش بالاجهزة	تدمير ومصادرة ممتلكات	احتلال منازل	هدم منازل	منع تجول	اغلاق معابر	اعتداء على أماكن عبادة	اعتداء على التعليم	اعتداء على الطبي	نشاطات استيطانية	اعتداءات مستوطنين	المجموع
كانون ثاني	2013	7	74	384	513	357	210	9	84	4	31	1	138	9	0	0	10	67	1898
	2014	7	108	529	607	506	333	18	132	4	37	1	160	22	3	1	4	87	2559
شباط	2013	3	210	474	465	416	321	7	71	12	10	0	128	9	1	1	11	69	2208
	2014	4	166	458	568	466	278	6	128	2	19	2	142	23	2	0	8	61	2333
اذار	2013	4	127	347	354	462	274	10	59	12	1	0	151	16	1	0	10	99	1927
	2014	13	141	457	571	484	344	10	142	15	13	3	162	23	1	0	9	78	2466
نيسان	2013	4	172	397	529	391	307	7	105	8	14	0	142	7	2	1	3	123	2212
	2014	1	140	354	551	511	278	9	122	14	35	2	165	29	6	3	10	67	2297
أيار	2013	0	135	396	535	441	289	3	149	13	14	0	144	17	1	2	8	127	2274
	2014	2	113	433	546	491	296	3	108	5	20	0	167	21	1	2	7	63	2278
حزيران	2013	1	57	372	550	443	196	8	123	8	10	1	136	11	1	1	10	77	2005
	2014	14	181	781	918	555	431	10	311	32	8	0	155	29	16	0	15	87	3543
تموز	2013	1	51	350	372	432	114	4	41	2	5	0	145	16	3	0	5	66	1607
	2014	1456	9072	605	451	446	6583	2	73	18	9248	0	158	24	2	2	5	141	28286
اب	2013	6	77	277	400	465	198	2	85	4	23	0	152	12	1	0	17	48	1767
	2014	605	3150	605	522	485	2036	6	40	6	16	3	146	26	1	0	8	54	7709
أيلول	2013	3	169	432	421	481	275	10	142	14	19	1	154	26	11	0	0	81	2239
	2014	17	89	407	464	513	244	3	83	3	13	0	133	27	2	0	5	23	2026
تشرين أول	2013	8	63	362	486	409	213	13	113	8	7	3	155	18	7	1	2	100	1968
	2014	10	119	396	387	480	321	7	81	11	20	0	152	25	6	0	9	67	2091
تشرين ثاني	2013	11	148	428	473	465	285	10	80	1	11	0	155	18	5	1	20	67	2178
	2014	8	206	576	406	475	478	6	90	21	27	2	162	24	4	2	14	103	2604
كانون أول	2013	8	105	333	520	506	227	10	67	2	28	1	165	16	4	4	5	39	2040
	2014	6	128	531	513	593	447	5	119	16	13	1	162	22	6	1	12	74	2649
المجموع	2013	56	1388	4552	5618	5268	2909	93	1119	88	173	7	1765	175	37	11	101	963	24323
	2014	2143	13613	6132	6504	6005	12069	85	1429	147	9469	14	1864	295	50	11	106	905	60841

القســـم الثانـــي

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربي السوري المحتل لعام 2014

يتم تقديم هذا التقرير للوقوف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع اللاإنسانية والمأساوية المتردية التي يعاني منها العمال وأصحاب الأعمال السوريون في الجولان العربي السوري المحتل نتيجة اتباع إسرائيل سياسة التمييز العنصري والعدوان والتوسع والاستيطان وتجذر هذه السياسة وتعنتها المبنية على القتل والتعذيب والاعتقال والتهجير.

لقد بينا في تقاريرنا السابقة الأبعاد المختلفة إلى استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي باحتلال الجولان العربي السوري المحتل وانعكاس ذلك على العمال وأصحاب العمل وانتهاك الحقوق العمالية وحرمانهم من حق العمل باعتباره مصدر دخلهم واتباع سياسة التمييز بينهم وبين العمال وأصحاب العمل الإسرائيليين مخالفة بذلك اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة.

الأمر الذي دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار قرارها رقم 2159 تاريخ 1975 الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

مؤكدين بهذا الصدد بأنه لم ولن ينعم العمال السوريين وأصحاب العمل السوريين في الجولان العربي السوري بأي انتعاش اقتصادي واجتماعي مستدام ما لم تتحرر أرضهم وينجلي الاحتلال الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل ويسود الأمن والسلام فيه وفق قرارات الشرعية الدولية.

ومن هذا المنطلق نسرد بعض الأوضاع في الجولان العربي السوري المحتلة:

أولاً ـ في مجال العمل:

**** حق العمل:**

- اتباع إسرائيل سياسة تمييزية تقضي بالتمييز بين العامل وصاحب العمل السوري والعامل وصاحب العمل الإسرائيلي في ممارسة العمل والإجازات بمختلف أنواعها بما فيها الصحية والضمان الاجتماعي.
- ترفض سلطات الاحتلال دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم أثناء العمل

باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض وبحجة أنهم تلقوا علاجاً طبياً في عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا من الجامعات السورية.

- إجبار المواطنين السوريين على الانضمام إلى أندية الهستدروت والصندوق الطبي ونقابة المعلمين والمنظمات الإسرائيلية المشبوهة؛ حيث تم تقييد التأمين الطبي وعملت سلطات الاحتلال على إيجاد عقوبات أمام افتتاح مخابر وممارسة بعض الاختصاصات الطبية؛ وذلك لربط السوريين بفلسطين المحتلة.

الأعمال التي يسمح للعمال العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل مزاولتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين فقد تم تصنيف هؤلاء العمال (عمال من الدرجة الثالثة) بعد العمال اليهود والأجانب وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الاحتلال وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيلياً بـ (الأعمال الشاقة والقذرة) وهو مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية **ومنها على سبيل المثال:**

1- أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب ولاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.

2- أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها في الأماكن التي يتعذر استخدام الآليات فيها.

3- أعمال التنظيف وجمع القمامة ونقلها.

4- العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية، وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي بمعظمها تسبب الأمراض السرطانية.

5- العمل في البساتين المحاذية لخطوط الفصل والمناطق القائمة على طول الحدود مع لبنان.

6- العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسبباً وفيات بين العمال السوريين.

7- العمل في البناء ولاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان... إلخ).

8- العمل في المنشآت السياحية والفندقية (عمال مطعم – عمال تنظيف) مع الإشارة لمنع العمال السوريين من أبناء الجولان العمل بالحراسة الاستقبال مهما كانت درجة ثقافتهم أو تحصيلهم العلمي والمهني .

9- العمل في مجال الميكانيك العام وخدمات الآليات إذ يمكن التأكيد أن الأعمال المسموح للعمال العرب السوريين مزاولتها هي الأعمال التي يرفض أو لا يستطيع العمال الإسرائيليين أو الأجانب القيام بها وتنفيذها .

ونشير إلى سعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل الدائم على ربط العمال العرب السوريين بمنظمات إسرائيلية مشبوهة مثل الكشاف الإسرائيلي.

ثانياً ـ في مجال عمالة الأطفال:

نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل:

تركز سلطان الاحتلال الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل جهودها لاستخدام عمالة الأطفال؛ وذلك لهدفين أساسيين:

- رخص أجور الأطفال.
- سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيص وهم صغار في السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج؛ ولذلك ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمون من أبناء الجولان المحتل، **فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشر ما يزيد على الستين بالمئة من قوة العمل.**

وهذا بالطبع سبب تسرباً كبيراً من المدارس الابتدائية والإعدادية في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على العشرين بالمئة ما يسبب تجهيلاً كبيراً للأجيال.

ولذلك فإن عمالة الأطفال كانت ولا تزال أسلوب ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع وبالتالي بالوطن الأم، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام من بين هؤلاء أي /العمال الأطفال/ بلغت أرقاماً قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداماً وتجارة وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده وبات مجتمعاً هجيناً مؤلفاً من حضارة مستمدة من الماضي وحضارة مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد وهو ما يخالف أحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم (138) لعام 1973 ورقم (182) لعام 1999 المتعلقتين بالحد الأدنى لسن الاستخدام والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأحكام المادتين (32 و36) من اتفاقية حقوق الطفل.

يشار إلى أن قانون سلطان الاحتلال الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً.

ثالثاً ـ في مجال استغلال ثروات الجولان:

- يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل 8 مليون دولار، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنوياً، وكذلك السياحة؛ حيث يزيد عدد زوار الجولان العربي السوري المحتل عن 2 مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ومسابح المياه الكبريتية في حمامات **الحمة** السورية وعشرات المطاعم والفنادق منها المطعم التايلندي الضخم وحديقة التماسيح الأميركية وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع نبيذ الجولان ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي كور وتل دور وشركة ايدنسبرنغر للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والإسمنتية والفولاذية والبترولية والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية. إضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة والطواحين والأقمشة والصناعات الورقية وسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه وسواها، وقد بعث ذلك كله على النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العرب السوري المحتل.

- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط ومباشرة آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة والتي يملكها وزير البنى التحتية (أفي إيتام) حيث صرح إيتام أن الإسرائيلي بحاجة إلى ما يقارب 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربي السوري المحتل.
- تركيز سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة في الجولان العربي السوري المحتل، الأمر الذي استدعى توجيه رسالة رسمية سابقاً من وزارة الخارجية السورية إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الامن الدولي نبهت فيها إلى خطورة ما تنوي القيام به شركة طاقة الرياح الخضراء الإسرائيلية المعروفة باسم (مي غولاني) من إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربي السوري المحتل .
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية .

رابعاً ـ في مجال فرض الضرائب والحسومات على العمال وأصحاب العمل في الجولان العربي السوري المحتل :

نهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى سياسة ضريبية وفرض حسومات على العمال وأصحاب العمل السوريين والمواطنين في الجولان العربي السوري المحتل لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتل على تحملها تعتمد على التمييز بين العمال وأصحاب العمل السوريين مع نظرائهم من الإسرائيليين؛ حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين بلغت حوالي 35 بالمئة من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ حوالي 25 بالمئة من صافي الناتج بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل حوالي 55 بالمئة من الناتج العام وضريبة بنسبة 30 بالمئة على المتعهدين وعلى البرادات وعارض التفاح نسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة؛ حيث إن مثيلهم من العمال الإسرائيليين يعملون ست ساعات ونصف يومياً ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقاً.

مع التنويه أن هذه السياسة التمييزية تخالف اتفاقيات العمل الدولية:

الاتفاقيتان (87–98) المتعلقتان بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم.

الاتفاقيتان (100–111) المتعلقتان بإلغاء التمييز بالاستخدام والمهنة والمساواة في الأجـــر ذى القيمة المتساوية.

واتفاقيتا العمل الدوليتين رقم (29–105) الخاصتين بالعمل الجبري.

أنواع الضرائب المفروضة على المواطنين السوريين :

- ضريبة الدخل المرتفعة .
- ضريبة صندوق المرضى والمشافي والمراكز الصحية مع العلم بأن سلطات الاحتلال لـــم تقم بإنشاء أي مركز صحي أو مشفى في القرى العربية في الجـــولان العربـــي الـــسوري المحتل.
- ضريبة القيمة المضافة.
- ضريبة التأمين الوطني.
- ضريبة المجلس المحلي.
- ضريبة الأملاك.
- ضريبة الإعلام (الإذاعة والتلفزيون).
- ضريبة التعليم والتعليم المهني.
- ضريبة التدفئة والتبريد.
- ضريبة السفر والاستجمام السياحي.
- ضريبة استخدام ماء المطر.
- ضريبة استخدام مصار المياه السطحية.

وغيرها من الضرائب الأخرى والتي تشكل نهباً سافراً لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل، ونسب الضرائب مزاحية؛ حيث تسمح سلطات الاحتلال للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى؛ حيث وضع العدو مؤخراً حزام تنظيمي لقرى الجولان المأهولة ومنعت أي مواطن بالبناء خارج هذا الحزام ولا تعطى رخص للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

ومن الجدير بالذكر: أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مبوباً في قانون الضريبة العام إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى 25 بالمئة باعتبار أن المواطن العربي السوري في الجولان العربي السوري المحتل ولاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى بالخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

بالوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتل المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيلياً (بسكان المناطق الحدودية)، وهكذا يصبح الفرق شاسعاً بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري أي أكثر من سبعين بالمئة مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بالأعمال نفسها التي يقوم بل ويجبر عليها المواطن السوري في الجولان العربي السورية المحتل .

خامساً ـ في مجال مصادرة الأراضي والمياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضي والثروات الطبيعية في الجولان العربي السوري المحتل واستغلالها لصالح المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة من الجولان السوري مع عمليات مصادرة الأراضي والاستيلاء على مصادر المياه واستغلالها وغالبية أراضي الجولان التي تم استغلالها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الماضية هي الأراضي الصالحة للزراعة التي كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

واعتمدت سلطات الاحتلال عدة طرق لمصادرتها أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكاً للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام .
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار .
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية .
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم) .
- مصادرة الأراضي بطريقة غير مباشرة عن طريق (المشكنتا) والمشكنتا هي (إعطاء قروض زراعية مقابل رهن العقار لأحد البنوك الإسرائيلية؛ حيث تتم مصادرة العقار أو الأرض في حال عدم التسديد ضمن فترة زمنية محددة).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربي السوري المحتل بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه فسياسة سلطات الاحتلال ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوافرة في تلك القرى فهي تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة في الوقت الذي حولت مياهها إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان ومنعت المواطنين من حفر الآبار الارتوازية وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج في حين تقوم السلطات الإسرائيلية بحفر العديد من الآبار لصالح المستوطنات الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

تتعمد السلطات الإسرائيلية خفض أسعار التفاح وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه وتسعى إلى عرقلة عملية استجراره إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسي في قرى الجولان العربي السوري المحتل.

سادساً ـ في مجال المستوطنات الإسرائيلية :

العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أرض الجولان العربي السوري المحتل أو التي تم توسيعها:

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الاحتلال بالعمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة القادمة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية) ، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتل.

ويجري البحث حالياً عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفاً على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.

وقبل أربعة أعوام مضت، وضمن خطة تعزيز "**الاستيطان اليهودي**" في الجولان كانت سلطات الاحتلال قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراض جديدة بمساحة 80 دونماً في منطقة **البطيحة** جنوبي الجولان المحتل عند ملتقى الحدود الأردنية السورية الفلسطينية، من أجل بناء قرية سياحية في منطقة " **تل الصيادين** " على الساحل الشرقي لبحيرة **طبريا** في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة .

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حالياً زخماً كبيراً في البناء، لم تعهده من سنين طويلة؛ حيث سجلت مؤخراً ارتفاعاً بنسبة تربو على 400 % في شراء الشقق الاستيطانية في مرتفعات الجولان العربي السوري المحتل.

وبالمحصلة فإن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتل، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعاً استيطانياً، ما بين مستعمرة ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات **الناحال**، والكيبوتسلت الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات **الموشاف** التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها عن خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الاحتلال من خلال هذه الخطة الاستيطانية لتطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح 750 منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة، وستقوم سلطات العدو بصرف نحو 400 مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام، وبين أحد المواقع العبرية أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتل مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو 10 آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لخلق فرص عمل جديدة للمستوطنين وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (ايلي مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الجيل الشاب الذين سيشكلون الجيل الثاني من مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل.

وتعتبر هذه الخطة الاستيطانية انتهاكاً جديداً للقرارات الدولية التي تمنع الاحتلال من تغيير البنية العمرانية أو الجغرافية أو السكانية للأراضي المحتلة.

يقوم العدو الإسرائيلي – بشكل دائم – بتوسيع المستوطنات القائمة، وكذلك إقامة ما يسمى بالمستوطنات الشبابية والتي هي عبارة عن نواة لمستوطنات خطط الاحتلال الإسرائيلي لإقامتها في فترات لاحقة.

ووفق معلومات من أبناء الجولان العربي السوري المحتل وكذلك معلومات صحفية مأخوذة من الصحافة العبرية ووسائل الإعلام الإسرائيلية الأخرى فإن التركيز كان واضح على "تطوير وتوسيع وإضافة منشآت جديدة " في المستوطنات ذات الطابع السياحي.

ومنها على سبيل المثال :

1- مستوطنة **ميروم جولان** تقع في السفح الشمالي الغربي **لتل العرام** تشكل منطقة استراحة للسياح القادمين من أراضي 1948م قبل توجههم إلى شمال الجولان وجنوبه.

2- مستوطنة **كيلع** أقيمت على أنقاض بلدة **القلع** السورية المحتلة بهدف الاستيطان إلا أنها تحولت إلى موقع عسكري ومدني في الوقت نفسه، وكثيراً ما يأتي إليها قادة إسرائيليون وعائلاتهم وضيوفهم من الأجانب.

3- مستوطنة **عين زيغان** أقيمت على أنقاض قرية عين زيوان جنوب تل أبو الندى؛ حيث تم توسيعها من خلال إقامة محطات للبحوث الزراعية ومصنع لإنتاج الأحذية والحقائب وتعتبر هذه المستعمرة من المستعمرات الاقتصادية والصناعية والسياحية.

4- مستوطنة **كتسرين** أُقيمت على أنقاض موقع أو قرية قصرين جنوب قرية الفاخورة إذ تعتبر هذه المستوطنة أكبر مركز إقليمي لمستوطنات الجولان ومعظم سكانها من العسكريين وعائلاتهم أي أن الإقامة دائمة وغالبيتهم من اليهود الشرقيين وخاصة من عرفوا بيهود الفلاشا الذين تم جلبهم من إثيوبيا ودول إفريقية أخرى، وأقامت سلطات الاحتلال في هذه المستوطنة الكبيرة نسبياً عدداً كبيراً من المصانع وورشات العمل ومن مختلف المهن إلا أنها في الآونة الأخيرة أدخلت مجالاً صناعياً جديداً وهو الصناعات الالكترونية الدقيقة في المجالين المدني والعسكري، وباتت هذه المستوطنة من المراكز الاستيطانية الأولى في الجولان وأراضي 1967، فأحدثت فيها فروعاً لعدة جامعات إسرائيلية وأجنبية وكذلك معاهد متخصصة أخرى، وركزت اهتمامها في الصناعات التكنولوجية على مستعمرة قريبة من كتسرين تدعى موشا فانيعام التي تعتبر مركزاً صناعياً متخصصاً في التكنولوجيا الحديثة.

5- مستوطنة **موشافراموت** يقع بالقرب من موقع الخضر المطل على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا وتعتبر مستوطنة زراعية مهمة وسياحية رئيسية؛ حيث أقامت فيها مؤخرًا ناديًا للفروسية وكذلك كازينو للسياح الأجانب.

6- مستعمرة **خسفين** تقع على أطلال قرية خسفين المحتلة وتعتبر مركزاً دينياً يهودياً يزوره عتاة المتشددين من الصهاينة بحيث أُقيم فيها قيادة ما يسمى الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي في المنطقة الشمالية وكذلك ماعرف بمعهد الجولان للأبحاث اليهودية والصهيونية.

7- مستعمرة **ايليعاد** وتقع بالجهة الغربية لقرية العال المحتلة تم توسيع هذه المستعمرة الزراعية وأصبحت منطقة زراعية وصناعية بحيث أنشأت فيها مصانع لإنتاج المعدات الزراعية والمبيدات الكيميائية ومركز أبحاث صناعية وزراعية.

8- مستعمرة **بني يهودا** أقيمت في موقع بير شكوم إلى الغرب من قرية سكوفيا المحتلة وهي مستعمرة صناعية وخدمية أقيم فيها مصنع لقطع غيار الطائرات الحربية والمدنية وتوسعت مؤخراً بحيث باتت تنتج أدوات وبرامج إلكترونية للاستخدام العسكري والمدني.

9- مستوطنة **مافوحمة** أقيمت على أنقاض مزرعة عمرة عزالدين بالقرب من منطقة الحمة المحتلة وتعتبر مركزاً صناعياً مهماً للصناعات الإلكترونية تم توسيعها مؤخراً بعدة مصانع للألواح البلاستيكية وألواح الطاقة الشمسية.

10- القرية التي باشر ببنائها العدو الإسرائيلي (قرية على النمط اللبناني) في موقع سنير في المنطقة الفاصلة بين شمال الجولان وأصبح الجليل؛ وذلك لتدريب عناصره على حربٍ قادمة في جنوب لبنان أو في الداخل السوري حيث تبلغ مساحتها 12685 دونمًا.

سابعاً ـ المقترحات :

لما كانت المناقشة تدور في مؤتمر العمل الدولي حول الحاجة إلى تطبيق قراره رقم 9 لعام 1974، وقراره رقم 2 لعام 1980، بما يتفق مع إرادة المجتمع الدولي المتمثلة في هذا المؤتمر والشرعية الدولية؛ وحيث إن مضمون الفقرة 3 من قرار المؤتمر رقم 9 آنف الذكر بشأن دعوة مجلس الإدارة والسيد المدير العام لتسخير جميع الإمكانيات المتوافرة لدى منظمة العمل الدولية من وضع حد فوري لانتهاكات أعمال التفرقة والتمييز العنصري، واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بإزالتها، وضمان حرية وكرامة العمال العرب في الجولان العربي السوري المحتل، فإننا نتقدم إلى منظمة العمل الدولية

بالمقترحات الآتية :

1- دعوة منظمة العمل الدولية إلى إصدار قرار جديد يتضمن إلزام إسرائيل بتأمين شروط وظروف العمل اللائق واحترام اتفاقيات العمل الدولية التي تضمن حقوق العمال وأصحاب العمل في الجولان السوري المحتل وتطبيق برنامج منظمة العمل الدولية الخاص بهذا الشأن وكشف ما يجري من تمييز فاضح في المعاملة والحرمان من مزايا الضمان الاجتماعي.

2- إدراج إسرائيل ضمن قائمة الدول التي تخالف مبادئ ودستور واتفاقيات منظمة العمل الدولية في الجولان السوري المحتل، وذلك في جدول أعمال المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية القادم المقرر عقده في جنيف حزيران 2015.

3- دعوة المدير العام لمنظمة العمل الدولية لإرسال بعثة تقصي الحقائق للوقوف على انتهاكات سلطات الاحتلال بحق العمال وأصحاب العمل في الجولان السوري المحتل.

4- عقد جلسة خاصة مع المعنيين في المنظمة لتطبيق برامج خاصة بالحماية الاجتماعية تؤمن الحماية للعمال في الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى وفقاً لمعايير العمل الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ حيث إن الحديث عن الحماية الاجتماعية للعمال السوريين في الجولان العربي السوري المحتل بات كالحديث عن رفاهية مفرطة مقارنة مع ما ذكر من الانتهاكات الإسرائيلية ضدهم.

5- تقديم الدعم اللازم للمواطنين السوريين لإقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر في الجولان السوري المحتل تهدف إلى تمكين المواطنين العرب السوريين من توفير مستوى معيشة يليق بكرامتهم الإنسانية.

6- الطلب إلى المنظمات والهيئات الدولية والدول المانحة تقديم المساعدات الفنية والمالية لدعم المنشآت الاقتصادية والصناعية والزراعية لأبناء الجولان العربي السوري المحتل، ودعم قدرات أصحاب الأعمال منهم على تطوير منشآتهم الصناعية، ومشاريعهم الزراعية ليتسنى لهم تجاوز آثار ومخلفات الاحتلال العسكري والاستيطان الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن.

7- تشكيل لجنة دائمة تنبثق عن مؤتمر العمل الدولي لمتابعة أوضاع العمال العرب في الجولان السوري المحتل وبقية الأراضي العربية المحتلة، والعمل على حمايتهم وتنمية قدراتهم وتوفير الدعم التقني اللازم لهم، بما في ذلك تعيين مندوب دائم لمتابعة أوضاعهم على أرض الواقع.

8- وتقديم معونات فنية لتنفيذ برامج الحماية وتنمية الموارد البشرية للعمال العرب في الجولان السوري المحتل، من حيث التدريب والتأهيل المهني، ودعم المؤسسات الاجتماعية للنهوض بأوضاع المرأة العاملة وتشغيل المعوقين، وإعادة تدريبهم وفق احتياجاتهم الفعلية عبر إقامة دورات وندوات بهذا الخصوص للمواطنين السوريين في الجولان المحتل بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة.

9- التأكيد على ضرورة تشكيل لجنة من المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، لدراسة التقرير السنوي للمدير العام، المتعلق بأوضاع العمال العرب في الجولان العربي السوري المحتل لمناقشته واتخاذ القرار اللازم بشأنه، طالما بقى الاحتلال الإسرائيلي قائماً عليه، نظراً لكون هذا الموضوع لا يقل أهمية عن المواضيع التي يشكل المؤتمر العام لها لجان فنية لدراستها على انفراد، الأمر الذي أثبت جدواه في اللجنة التي شكلها المؤتمر لدراسة مسألة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا سابقاً.

10- دعوة إسرائيل للسماح لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإنشاء مستشفى يديره أبناء الجولان العرب السوريون لغرض الوفاء بالحاجات الطبية لأبناء الجولان؛ وذلك انسجاماً مع ما تم الالتزام به خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في جنيف عام 2006م لوضع البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف لعام 1949م.

11- التأكيد على أن الحد من الفقر، وتوفير وسائل الحصول على سُبل العيش المستدامة في الأراضي المحتلة يكمن في زوال الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها الشرعيين.

القســـم الثالـــث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في جنوب لبنـــان

لا شك أن احتلال إسرائيل لأراضٍ لبنانية هي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تؤثر سلبًا على استثمار هذه الأراضي التي تتمتع بميزات طبيعة وجغرافية ومائية ما يؤثر بالتالي على أوضاع أصحاب العمل والعمال في تلك المنطقة المحتلة.

وتبلغ مساحة مزارع شبعا 200 كم^2 (طول 25 كم وعرض 8 كم)، وتمتاز بمزروعاتها الغنية وفقًا للتنوع المناخي في المزارع، كالحبوب على أنواعها والأشجار المثمرة والخضار والبقول وغابات الأشجار المعمرة من السنديان والملول والبطم والزعرور فضلاً عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس، إضافة إلى آثارها التاريخية كالمغاور والآبار والنواويس.

إن الاحتلال الإسرائيلي لتلك المنطقة يحول دون استثمار أصحاب الأرض لأملاكهم وأرزاقهم كزراعتها وجني المحاصيل، واستثمار معاصر الزيتون والدبس أو إنشاء مصانع توفر فرصًا لليد العاملة.

إن الفترة الطويلة لهذا الاحتلال، لم تسمح للمراجع المختصة إعداد دراسات جدوى اقتصادية لاستثمار هذه الأراضي من خلال مشاريع تنموية، وزراعية، وصناعية أو حتى سياحية، تمكن ترجمتها إلى أرقام وعوائد مالية.

وإن أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكلٍ مباشر وسلبي بالاعتداءات الإسرائيلية وأيضًا بالتهديدات الدائمة بالاجتياح؛ حيث تعطل النمو وتؤثر على بناء المصانع والمؤسسات وتجعل أصحاب العمل والعمال بحالة قلق دائمة وتعطل حركتهم وتؤثر على إنتاجيتهم وهذه المناطق ما زالت تعاني من احتلال لبعض المناطق في الجنوب ومن الألغام والقنابل العنقودية المقدرة بـ2 مليون قنبلة وغيرها وهذه القنابل المُنشَرة على مساحات واسعة في الجنوب تحصد سنويًا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين وتعطل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية؛ مما يؤثر سلبًا على القطاع الزراعي في المنطقة.

ونوجز حالة العمالة على الشكل الاتي:

- يُشكل العاملون في المنطقة الحدودية حوالي 29% من مجموع السكان المقيمين.
- يُشكل العاملون الذين هم بمستوى ابتدائي وما دون نسبة 42% من مجموع القوى العاملة الفعلية

ويعود السبب إلى المستويات التعليمية الدنيا إلى كثافة التسرب المدرسي خلال فترة الاحـــتلال ولا سيما التجنيد الإجباري الذي خضع له أغلبية الشباب في تلك المنطقة في جيش انطوان لحد الـــذي ألزم الشباب الدخول إلى جيشه لمساندة الاحتلال وأيضًا الهجرة الكثيفة عند الـــذين هـــم بمـــستوى ثانوي أو جامعي وعند أصحاب الاختصاصات المهنية. فالجامعيون يمثلون 11% مـــن مجمـــوع العاملين والمهنيون يمثلون 8%.

أما علاقة العمل بصلة القرابة نجد أن 73% من الأميين هم على صلة قرابة بصاحب عملهم في حين أنها تنخفض إلى 28% عند الذين هم بمستوى جامعي.

من حيث الاستخدام على مستوى القطاعات نجد أن القطاع الخاص يستوعب 46% من العمالة.

- القطاع غير المنظم يستوعب 36% من العمالة.
- القطاع العام يشكل 17% من العمالة.
- القطاع المختلط (رأسمال خاص وعام) يمثل 0,3% من العمالة.

** **العاملون في القطاع الخاص** يشكل الزراعيون والعمال المهرة في الصيد والزراعـــة نـــسبة 25%، و17% هم أجراء في المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة، و9% سائقو وســـائل النقل والآلات، و8% حرفيون وعمال مقالع، ومعلمون في المدارس الخاصة.

** **العاملون في القطاع العام يتوزعون وفقـــاً لما يلي:**

- 39% مدرسون رسميون.
- 15% عسكريون.
- 12% عاملون في الخدمات غير المباشرة.
- 9% موظفون في الإدارات العامة والبلديات.

** **العاملون في القطاع غير المنظم يتوزعون وفقا لما يلي:**

- 28% حرفيون وعمال بناء.

- 15% مزارعون وعمال مهرة في الزراعة والصيد.
- 13% أجراء في مكاتب المنشآت الاقتصادية.
- 8% سائقو وسائل النقل والآلات.

ويعتبر 5% من القوى العاملة الفعلية هم أصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشخاص و4% هم أجراء و5% هم أفراد الأسر الذين يساعدون ذويهم في الأعمال الزراعية.

**** ديمومة العمل:**

إن نسبة 55% من مجموع العاملين يمارسون عملاً بدوام كامل كما أن الذين لديهم عملاً موسميًا أو متقطعًا أو ظرفيًا تبلغ نسبتهم 41% من مجموع العاملين وتعتبر هذه النسبة أساس البطالة الموسمية المنتشرة في هذه المنطقة ويبلغ عدد ساعات العمل الأسبوعية حوالي 41 ساعة.

وأدنى المداخيل هي تلك التي تعود إلى الفئة العمرية الشبابية من 29 سنة وما دون حيث يبلغ متوسط الدخل الشهري للعاملين بدوام كامل بهذه الفئة العمرية يتراوح ما بين 300 دولار و 500 دولار أميركي شهريًا.

**** البطالة:**

تشكل البطالة نسبة 10,4% إلى 15,5% وذلك يعود حسب الأعمال والأنشطة في كل قضاء وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها.

وتشكل معدلات البطالة عند النساء حوالي 20%، وأسباب البطالة في تلك **المنطقة تعود إلى:**

أولاً: الأوضاع الأمنية المتوترة في تلك المنطقة.

ثانيًا: الصرف من العمل.

ثالثًا: إقفال المؤسسات بسبب ظرف اقتصادي رديء.

رابعًا: النزاع مع أصحاب العمل.

خامسًا: ظروف عمل صعبة وغير لائقة.

سادسًا: تدني مستوى الأجور.

سابعًا: أسباب صحية وعائلية وغير مستقرة أدت إلى البطالة.

ولابد أن الظروف المعيشية الصعبة وانعدام الحياة الطبيعية في القرى وعدم توافر البنية التحتية الملائمة للعمل تؤثر وبشكلٍ متوازٍ على أصحاب العمل والعمال على حدٍ سواء وأهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة، هي:

- صعوبة التنقل بين القرى بسبب انعدام التنقل الداخلي وبسبب الحفر الموجودة في الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغاية.
- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر الطرق الزراعية.
- عدم فرز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكلٍ كافٍ.

إضافة إلى ما ذكرنا في المقدمة، يعتبر الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية السبب الذي يؤدي إلى تعطيل كل الحياة في المناطق الحدودية المحتلة.